قوله بل اراد وانهم يعاقبون بترك العبادات بشرط تقديم الايمان زيادة على عقوبة الكفر كما
يعاقبون بترك الاعتقاد وكان حق العبارة ان يقال بل اراد وانهم يخاطبون باداء العبادات
بشرط تقديم الايمان اذ محل الخلاف انما هو وجوب الاداء في احكام الدنيا لا العقوبة في الاخرة
فان ذلك ليس محل الخلاف بل هو متفق عليه فتامل رهاوي

قوله فان قلت اه هذا السؤال انما ينشأ من
قوله بشرط تقديم الايمان وحاصله ان الايمان
اصل العبادات وراس العبادات فكيف
يجعل شرطا وتبعا لوجوب الفروع اذ يقلب
الموضوع قوله قلنا اه واجيب ايضا بان يكون
الايمان اصلا في نفسه لا بنا في كونه شرطا في صحة
غيره كالصوم بالنسبة الى الاعتكاف فتدبر رهاوي

الاداء في احكام الدنيا فلذلك نحاطبون عند التحقيق وامرات
والعراقيون من مشائخنا فانهم ذهبوا الى ان اداء العبادات
واجب عليهم لم يريد وا بذلك ان ادائها جائز عليهم لما قال
الكفر ولا قضاؤها واجب عليهم بعد اسلامهم بل اراد وا انهم
يعاقبون بترك العبادات بشرط تقديم الايمان زيادة على
عقوبة الكفر فان قلت الايمان اصل العبادات فكيف يثبت
تبعا لوجوب الفروع الا ترى ان السيد اذا قال لعبده
شرع اربعا لانثبت به الحرية فتامل يريد انه يثبت في
ضمن الامر بالفروع بل وجوبه ثابت بالدلائل المستقلة والحق
انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات كالصلوة
والصوم ولا يعاقبون لقوله عليه السلام رفع لامتي عن
اليمين انك لتاتي قوما اهل الكتاب فادعهم الى شهادة ان
لا اله الا الله وانى رسول الله فان اطاعوك فاعلمهم ان الله
فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة الحديث فدل ان فروع
بان وجوب اداء الشرايع يترتب على الاجابة بالايمان فيد
بما يحتمل السقوط لان ما لا يحتمل السقوط كالايمان فانهم يخاطبون
به اتفاقا فاركان الخلاف هو وجوب الاداء في حق المؤاخذة
على ترك الاعمال بعد الاتفاق على المؤاخذة بترك اعتقاد
الوجوب ومنه اى من الطاهر النهي قدم الامر لانه لطلب
الوجود والنهي لطلب العدم والوجود اشرف وهو قول
العامة النهي للتحريم على سبيل الوجوب للاصل والله يتعلم صحة الصحيح

للنهي

Copyright Sabanci University

للنهي عنه صدر ولم حاكم العامة من قال الله تع وبنهى عن الفحشا
والمنكر والمحاشا المذكورة في الامر في تقيد التعريف و
الاهتزاز وبيان الاضطراب فالح قطن من الله شرعي
او عقلي البتة في النهي وهو ان المنهي عنه اما ان يكون قبيحا
لعينه وذلك نوعان وصفا وشرعا مشهوران على التمييز من
نوعان لان لا ضية الشيء يكون ما منتبارا مورا وغيره معطوف
على قوله لعينه وذلك نوعان وصفا اراد به ما يكون لازما
للمنهي عنه كحدث لا يتصل الانفكاك ومحاولا اراد به ما يكون
مصاحبا وسفارقا في الجملة كالكفر مثال لما قبح لعينه وصفا لان
واضع اللغة وضع هذا اللفظ لفعل قبيح في ذاته عقلا من غير
ورود الشرع لان قبح كفران النعم مركوز في العقول وبيع الحر
مثال لما قبح لعينه شرعا لان العقل يجوز بيع الحر كما عرف
في قصة يوسف عليه السلام وانما قبح شرعا لان البيع معاوضة مال بمال
شرعا والحر ليس بمال فيكون حقيقته قبيحة شرعا لان وضعا
لان العقل لا يكم بقبح وصوم يوم النحر مثال لما قبح لغيره وصفا
فانما قبح لغيره لان المنهي عنه ليس انه منهي عنه لذاته لانه في ذاته امساك
للشرع بل باعتبار وصفه وهو انه يوم عيد وضيافة ونوع الصوم
اعراض عنها والحال الوارد في الصوم من جهة الوقت لم يزل
الصادر من الوصف لعدم تصور الانفكاك عنه لان الوقت
داخل في تعريف الصوم ووصف الزمن وصف للكل والبيع وقت
النداء مثال لما قبح لغيره لحق مجاور للغير وهو ترك السعي الذي هو كجزء

قوله والحال الوارد اه توضيحه ان المعنى الموجب
للقبح غير الصوم لكنه اتصل به وصفا فان
الصوم هو الامساك عن المفطرات الثلاثة قبح
لما كان مع اليوم عيد وضيافة لكن قبح
الصوم هو الامساك وهو فعل نفسي لكنه قبح
لما حل في تعريفه الصوم بمنزلة الوصف له
وهو داخل في تعريفه فلما وقت الوقت جزء منه
في الصوم من قبل الوقت بمنزلة الوصف له
لعدم تصور انفكاك الوقت عنه لكونه جزءا منه
ووصفا لجزء وصف الكل رهاوي